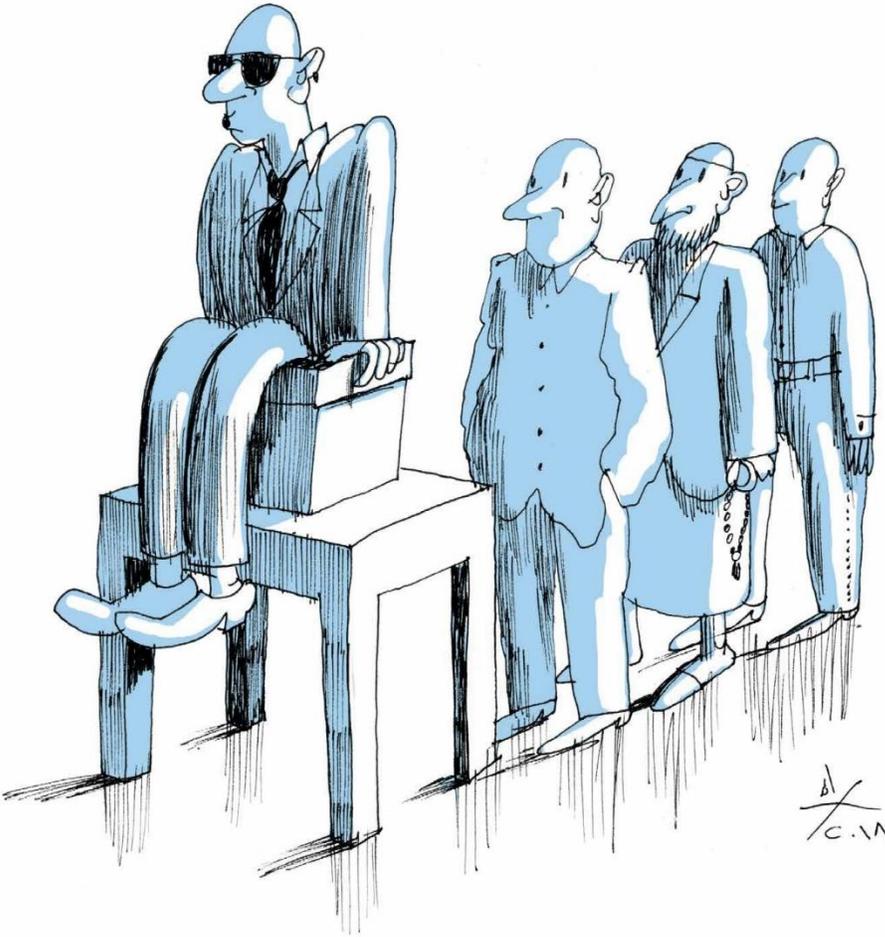




نوفمبر ٢٠٢١

## تقييم وضع قطاع المحليات في مصر



إعداد

إيريني جرجس

وحدة البحوث والدراسات

ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان



## محتويات

|    |   |
|----|---|
| ٣  | المشكلة وأهميتها: .....                               |
| ٣  | هدف الورقة.....                                       |
| ٣  | وزارة التنمية المحلية ووحدات الأدارات المحلية.....    |
| ٥  | أ) جهود وزارة التنمية المحلية في تحقيق أهدافها.....   |
| ٦  | ب) تنمية الموارد البشرية.....                         |
| ٧  | ت) تطوير المجتمع.....                                 |
| ٨  | ث) قطاع التفتيش والمراقبة بوزارة التنمية المحلية..... |
| ٨  | وحدات الإدارة المحلية.....                            |
| ٩  | وضع الفساد في قطاع المجالات في مصر.....               |
| ٩  | الرشاوى.....  |
| ١٠ | الفساد في تقديم الخدمات والمرافق العامة.....          |
| ١١ | الاختلاس والإضرار بالمال العام.....                   |
| ١٢ | اضرار الفساد على حقوق الإنسان.....                    |
| ١٢ | توصيات.....   |

## مقدمة

لقد تم تعريف الفساد وفقاً للشفافية الدولية (٢٠١١) بأنه "إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة"، يعتبر الفساد ظاهرة متعددة الأوجه وتحدي كبير يحد من مستوى إنتاجية المؤسسات العامة، والنمو الاقتصادي للدولة. كما أنه من الصعب إيجاد تعريف موحد للفساد مقبول في البيئة الوطنية والدولية وذلك لتنوع أشكال الفساد. حيث يحتوي مفهوم الفساد على عدة أبعاد متداخلة، منها الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية والقانونية والإدارية والأمنية

خلال السنوات الماضية، بذلت الحكومة المصرية العديد من الجهود وعملت على انشاء وتفعيل الكثير من المبادرات المختلفة والتي تهدف الى الحد من مستوى الفساد في القطاعات المصرية، فضلاً عن تحقيق تغييرات كبيرة في التعليم والصحة والتنمية المحلية والقطاع العام. وعلاوة على ذلك، تمتلك مصر ثاني أكبر اقتصاد في القارة الأفريقية. ومع ذلك لا تزال مصر تعاني من ارتفاع معدلات الفساد في مختلف الصناعات. في حين أن القوانين المصرية تجرم عدة أشكال من الفساد، إلا أن أعمال الفساد لا تزال تحدث في الحياة اليومية في مصر بسبب ضعف آليات تنفيذ هذه القوانين. هذه الورقة سوف تسلط الضوء على حالة الفساد في قطاع التنمية المحلية والإدارات المحلية في مصر خلال السنوات القليلة الماضية

## المشكلة وأهميتها:

ويشكل الفساد في قطاع التنمية المحلية تحدياً كبيراً لأي حكومة، لأن هذا القطاع يمس الأنشطة اليومية للمواطنين، وبالتالي ينعكس على جودة الخدمات المقدمة لهم. مازالت دراسة الوضع الحالي للفساد في قطاع إدارة المحليات قيد البحث وتفتقر الدراسات السابقة إلى الأسس التحليلية. ومن ثم، من المهم تقييم كيفية أداء المسؤولين المحليين لأدوارهم ومسؤولياتهم وتحليل أعمالهم التي يمكن أن تجعل الحكومة المحلية عرضة للفساد بشكل كبير، وكذلك تقييم عدد كبير من أشكال الفساد التي تميل إلى الوجود داخل قطاع التنمية المحلية المصرية من أجل سد الفجوة في الدراسات الحالية والسابقة

## هدف الورقة

الهدف والغرض الرئيسي من هذه الورقة هو تقديم صورة شاملة عن وضع قطاع المحليات في مصر، والتوصل إلى مجموعة من التوصيات الشاملة والمتكاملة للحد من تلك الأزمة.

## وزارة التنمية المحلية و وحدات الأدارات المحلية

سوف ينقسم هذا الجزء من البحث إلى قسمين فرعيين. يركز القسم الأول على الأدوار والمسؤوليات المكلفة بها وزارة التنمية المحلية بموجب القانون، والبرامج التي أطلقتها الوزارة من أجل تحقيق أدوارها وأهدافها. أما القسم الثاني فسوف يشرح وحدات الإدارة المحلية، ويشرح مسؤولياتها الرئيسية.

أولاً: إختصاصات وزارة التنمية المحلية وفقاً للقانون.

إختصاصات وزارة التنمية المحلية المصرية وفقاً للقرار الجمهوري رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٩٩ تتضمن:

- التنسيق مع كافة المؤسسات والوزارات والمنظمات المختلفة التي تعمل في مجال تنمية المجتمعات المحلية ووحدات الإدارة المحلية في جميع المحافظات، والاشتراك مع الوزارات المعنية والمحافظات وغيرها من الجهات في تطوير والإرتقاء بوحدات الإدارة المحلية.
- العمل مع جميع المحافظات المصرية على توفير المرافق والخدمات العامة للمواطنين، والعمل معهم للتحسين والتطوير مجالات الكهرباء، وتعزيز البيئة، ومراقبة المرور والطرق، والصرف الصحي، ودعم الوحدات المحلية، والوحدات الصحية، وكذلك الحفاظ على الأمن.
- الإسهام في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بالاشتراك مع المحافظات وصياغة المشروعات اللازمة للإرتقاء بالأوضاع الاقتصادية في المناطق التي بحاجة إلى التطوير.



- بشكل عام، يركز إطار عمل وزارة التنمية المحلية على ثلاثة محاور رئيسية متوازية: (١) تمكين السلطات المحلية، (٢) تنمية الموارد البشرية، (٣) تنمية المجتمع.

### ثانياً: جهود وزارة التنمية المحلية في تحقيق أهدافها

يناقش هذا القسم البرامج التي أطلقتها وزارة التنمية المحلية لتمكين السلطات المحلية وتنمية الموارد البشرية وتنمية المجتمع. كما سيناقش هذا القسم جهود وكالة التفتيش والمتابعة في وزارة التنمية المحلية.

### (أ) تمكين السلطات المحلية

أطلقت وزارة التنمية المحلية ثلاثة مشاريع رئيسية في إطار عملها لتمكين السلطات المحلية. ويسمى المشروع الأول "اللامركزية والحوكمة". ويعد ذلك المشروع وهو خطوة مهمة ومحاولة من الوزارة لبناء دولة حديثة وتسريع التنمية في كل محافظة: تحقيق آمال وتطلعات المصريين في إطار بناء دولة قوية وإدارة حديثة وحوكمة جيدة. يهدف المشروع إلى عدة أهداف منها: الانتهاء من إصدار القانون الجديد للإدارة المحلية، أن تكون المحافظة هي المسؤولة عن التخطيط علي مستوى المحافظة والمركز والقرية، أن يتم وضع هيكل تنظيمي وإداري عصري للمحافظات والمدن والمراكز والقرى، أن يتم إعداد وتنفيذ برنامج للقضاء على الفساد في المحليات.

كما يسمى المشروع الثاني "الإدارة المدنية"، ورؤيته الرئيسية فهي تنفيذ برنامج للشراكة المجتمعية يساعد على تكامل وتضافر الجهود والموارد الدولية والمحلية لخدمة عملية التنمية المتكاملة في إطار رؤية استراتيجية موحدة ومتفق عليها بين كل الأطراف المعنية بعملية التنمية. ولذلك المشروع أربعة أهداف رئيسية هي: تعزيز التعاون والشراكة مع القطاع الخاص لخدمة أغراض التنمية، دعم التشاور والتعاون مع المنظمات الدولية والمحلية الفاعلة في مجال العمل الأهلي وتنمية المجتمعات المحلية، إتاحة قنوات للتشاور مع المواطنين وإشراكهم في التخطيط والتنفيذ للبرامج والمشروعات التي تمس حياتهم وأولوياتهم، تطوير استراتيجية متكاملة للشراكة مع الأطراف المعنية المختلفة بعملية التنمية لضمات تكامل وتضافر جهود التنمية.



تم انطلاق المشروع الثالث بعنوان التنمية الاقتصادية المحلية، وتمثل رؤيته في تحقيق المشاركة الفعالة على المستوى المحلي من تنفيذيين وشعبيين وقطاع خاص محلي ومنظمات المجتمع المدني، من أجل القضاء على الفقر وإتاحة فرص العمل في نطاق الوحدة المحلية أو المحافظة. أهداف ذلك البرنامج هي تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وعدالة في توزيع مردودات التنمية، لارتقاء بمستوى الدخل للمواطنين المحليين، تحسين مستوى الخدمات العامة وتعبئة الموارد المالية محلياً، تدعيم مفهوم التنمية الريفية والحضرية المستدامة، زيادة تنافسية المجتمعات المحلية على المستوى القومي والإقليمي والدولي و تشكيل منتدى التنمية الاقتصادية المحلية بكل محافظة

### (ب) تنمية الموارد البشرية

وأطلقت الوزارة عدة مشاريع لتنمية الموارد البشرية. وسيلقى هذا القسم الضوء على اثنين من تلك البرامج. تم إطلاق المشروع الأول تحت اسم "حياة أفضل للمصريين". ورؤية تلك البرنامج هي تحسين حياة المصريين وتخفيف المعاناة على المواطنين، والتأكد من تحقيق مستوى أفضل لحياتهم الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الإطار تعمل وزارة التنمية المحلية إقتصادياً على خلق فرص عمل مستدامة وصناعات وخدمات وإستثمارات ذات تنافسية تحقق الإستهداف الجغرافي للتنمية لكل المحافظات والقرى والإكتفاء الذاتي لإحتياجاتها والتصدير والإنتلاق إلى التنافسية العالمية. وإجتماعياً تسعى وزارة التنمية المحلية لتحسين الخدمات الصحية والتعليمية ومرافق وبنية أساسية ذات نوعية متميزة مع سهولة وعدالة الحصول عليها وإنخفاض تكلفتها. وبيئياً تسعى إلى تحقيق بيئة نظيفة لحياة أفضل للأجيال الحالية والمستقبلية من خلال إدارة محلية فعالة وقوية تستجيب لإحتياجات المواطنين.

تم انطلاق البرنامج الثاني في إطار تنمية المواطن بعنوان "تنمية انسانية". ورؤية ذلك البرنامج تتمثل في بناء الشخصية المصرية بخصائصها الحقيقية ومفرداتها المتميزة وتطلعاتها العصرية من أجل تحقيق الإنتلاقه في التنمية في مجتمع للمعرفة يؤمن بالسلام والإنتفاح والتقدم والحوار. و تتضمن أهداف تلك البرنامج : إعداد خريطة ثقافية وفنية لكل محافظة ومدينة



وقرية، بناء مكتبة في كل قرية، إعداد برنامج الهوية المصرية والتراث الشعبي " شخصية مصر " ، إعداد وتنفيذ برامج للإعلام المحلي

### (ج) تطوير المجتمع

يتضمن هذا القسم برنامجين أطلقتها وزارة التنمية المحلية في إطار "تنمية المجتمع و لقد اطلقت الوزارة العديد من المشروعات في تلك الاطار. المشروع الاول و هو الإسراع بالتنمية وزؤيته هي الإسراع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية رفع معدلات النمو الاقتصادي وترسيخ العدالة الاجتماعية وتمكين كل فئات المجتمع خاصة الفقراء والشباب والمرأة، وبناء مجتمع المعرفة، ويستلزم ذلك تغييراً جوهرياً في بوصلة توجه المجتمع لوضع خريطة طريق للإسراع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوي كل قرية ومدينة ومحافظة، وإعداد خطة للإسراع بالتنمية تتكامل مع خطط الدولة القطاعية. ومخرجات البرنامج هي ٢٧ خطة تنفيذية للإسراع بالتنمية بالمحافظات والأقاليم تُعظم من الميزة التنافسية لكل منها، وتستهدف تحقيق فائض صادرات في كل محافظة، وعائد متزايد لكل منها في ميزان المدفوعات. وتقوم وزارة التنمية المحلية بالتعاون والتنسيق مع وزارة التخطيط وبدعم المحافظات لوضع وتنفيذ مخطط الإسراع بالتنمية وإعداد المخططات الإستراتيجية التنموية للمحافظات المصرية للإسراع بعملية التنمية المحلية بجوانبها الاجتماعية والاقتصادية والتي تسعى الي تشجيع المحافظات علي تحديد "الميزة التنافسية" التي تميزها وتوظيفها عمليا لانطلاقة للصادرات، وتفعيلها من خلال مشاركة واسعة تتشكل علي أثرها الأجندة التنموية وتتبنى إعداد خطة الإسراع بالتنمية منهجية اللامركزية في التخطيط من أسفل الي اعلي وذلك في إطار المخطط الاستراتيجي للدولة.

### (د) قطاع التفتيش والمراقبة بوزارة التنمية المحلية

أشارت الوزارة أن قطاع التفتيش يعد أحد أهم آليات الوزارة في محاربة الفساد بالتنسيق مع الأجهزة الرقابية المعنية بالدولة و يقوم بدور رقابي لمتابعة أداء الوحدات المحلية والمراكز والمدن والأحياء بالمحافظات وتقييم ومتابعة الأداء وفحص ومراقبة تنفيذ الخطط الاستثمارية للمحافظات وتقييم أداء العاملين بالمحليات. يسלט هذا القسم الضوء على بعض الجهود المبذولة في هذا القطاع . وأوضحت الوزارة ان القطاع قام على مدار العام المالي ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ بعمل ٢٤٢ جولة تفتيشية



مفاجئة على حوالى ١٥٩ حى ومدينة فى ٢٣ محافظة و٢٨٦ جولة تفتيشية مخططة فى ١٨ محافظة. علاوة على ذلك ، وأشارت الوزارة، إلى أنه بناءً على تقارير القطاع تم إحالة ٥٧٢ موظفًا بالوحدات المحلية بالمحافظات للنيابة الإدارية والعامّة وتم التوجيه بنقل واستبعاد وإيقاف عن العمل لعدد من القيادات المحلية من المناصب التنفيذية فى نهاية هذا الجزء. من المهم الإشارة إلى أنه على الرغم من وجود لعدد من مبادرات مكافحة الفساد من قبل السلطات المصرية، ما زالت أشكال الفساد مستمرة فى بعض وحدات الإدارة المحلية فى مصر.

### ثالثاً : وحدات الإدارات المحلية

طبقاً للمادة ١ من قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لعام ١٩٧٩ فإن الوحدات الإدارية المحلية هي المحافظات والمراكز والمدن والأحياء والقرى ، ويكون لكل منها الشخصية الاعتبارية. تنص المادة ٢ من قانون ١٩٧٩/٤٣ على مسؤوليات وحدات الإدارات المحلية وتشمل:

- تتولى وحدات الإدارة المحلية فى حدود السياسة العامة والخطة العامة للدولة إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة فى دائرتها
- كما تتولى هذه الوحدات كل فى نطاق اختصاصها جميع الاختصاصات التى تتولاها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح المعمول بها وذلك فيما عدا المرافق القومية (مرافق يتسع نطاق نشاطها ليشمل سائر إقليم الدولة وللکافة أمثلة : ( البريد ، الأمن ، السكك الحديدية ...إلخ) أو ذات الطبيعة الخاصة التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية، وتحدد اللائحة التنفيذية المرافق التى تتولى المحافظات إنشاءها وإدارتها والمرافق التى تتولى إنشاءها وإدارتها الوحدات الأخرى للإدارة المحلية

### وضع الفساد فى قطاع المحليات فى مصر

يسلط هذا القسم الضوء على عدد كبير من أشكال ومجالات الفساد التى تميل إلى أن تكون موجودة فى قطاع التنمية المحلية المصري.

## الرشاوى

الرشاوى هي شكل من أشكال الفساد التي لا تزال مستمرة في قطاع التنمية المحلية في مصر. داخل وحدات الإدارة المحلية ، هناك العديد من حالات الرشاوى في مختلف المحافظات التي يطلب فيها المسؤولون والموظفون المحليون رشاوى من المواطنين مقابل توفير خدمة عامة لهم ، أو لحل المشاكل التي قد تواجههم. يمكن طلب الرشاوى وعرضها للإسراع في اجراءات منح التراخيص و الوثائق الرسمية للأنشطة القانونية بما في ذلك تسجيل المنظمات والشركات أو إذن للبناء.

وفقًا لهيئة الرقابة الإدارية المصرية في أغسطس ٢٠٢٠ ، تم القبض على كل من مدير الإدارة الهندسية بمركز ومدينة الضبعة بمحافظة مطروح، واخر باحث قانوني بذات المدينة لقيام المتهم الأول وبوساطة المتهم الثاني بطلب وتقاضي مبلغ ٥٠٠ ألف جنيه على سبيل الرشوة من شركة عقارات شهيرة، ذلك مقابل قيام المتهمان بعمل من اعمال وظيفتهما المتضمنة اتخاذ إجراءات اصدار خطاب من مجلس مدينة الضبعة الى شركة كهرباء البحيرة يتضمن الموافقة علي تغيير العداد الكهربائي للقرية من عداد للغرض الإنشائي الى عداد دائم،

وقبل هذا الحدث بأسبوع ، أعلنت هيئة الرقابة الإدارية، إلقاء القبض على كل من رئيس حي مصر القديمة، وأحد متعهدي جمع القمامة العاملين في نطاق الحي عقب تقاضي المتهم الاول لمبلغ ٤٠٠ ألف جنيه على سبيل الرشوة من الثاني الذي جمعها له من متعهدي القمامة المتعاقدين مع الحي مقابل قيام رئيس الحي بالإخلال بواجبات وظيفته، وعدم إلغاء التعاقدات الخاصة بالمتعهدين وتمكينهم من صرف مستحقاتهم المالية المتأخرة لدى الحي.

تزيد الرشوة والفساد في قطاعات التنمية المحلية من حالات مخالفات تراخيص البناء غير القانونية ، مما يعرض حياة المواطنين للخطر ، ويؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني. في عام ٢٠١٨ ، ذكرت وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية أن ٩٠٪ من إجمالي العقارات ، (حوالي ٤,٩ مليون مبنى) غير متوافقة مع قوانين البناء ، ومن بينها ٩٤٨،٣١٧ مبنى تم بناءه بدون تراخيص. وفي الآونة الأخيرة ، انهار مبنى بمحافظة الجيزة بسبب الفساد في وحدات الإدارات المحلية

على الرغم من جهود قطاع التفتيش و هيئة الرقابة الإدارية المصرية للقبض على حالات الفساد ، إلا أنه مازلت العديد من هذه الحوادث ، ولا يزال العديد من الموظفين والمسؤولين في العديد من وحدات الإدارات المحلية يتلقون الرشاوى بدون عقاب. و من المهم ان نذكر جهود السلطات المصرية في تغيير بعض قوانين البناء للحد من هذه المخالفات.

### الفساد في تقديم الخدمات والمرافق العامة

لا يزال مجال توفير الخدمات والمرافق العامة يواجه أعمال فساد. وقد نتجت بعض أعمال الفساد في هذا المجال من انعدام التنسيق بين المستويات المركزية والمستويات المحلية. تحت هذه الفئة ، هناك بعض أشكال الفساد مثل تزويد المواطنين بجودة رديئة من الخدمات والمرافق العامة . على سبيل المثال ، الماء هي حاجة أساسية و يجب أن يتمتع بها كل فرد. هناك بعض الاشخاص مازالوا يعانون من نقص المياه في بعض المحافظات. وفقاً لمنظمة الشفافية الدولية ، فإن "الفساد في قطاع خدمات المياه والصرف الصحي يقلل من جودة وتوافر الخدمات ، مما يؤدي إلى فقر المياه ، والذي بدوره يمكن أن يؤدي إلى انتشار الأمراض

لقد توسعت تغطية البنية التحتية للمياه في مصر بصورة جوهرية خلال العقود الأخيرة. ففي ٢٠١٤ ، حصل ٩١٪ من المصريين على المياه التي تصل مباشرة إلى مساكنهم. ومع ذلك، لاتزال أعداد كبيرة من المساكن غير موصولة بالمياه في المناطق الريفية وفي المناطق العشوائية بالحضر. ٧.٣ مليون شخص محرومون من الوصول لمياه شرب نقية.

في عام ٢٠١٨ ، ذكر مسؤول بوزارة التنمية المحلية أنه "صادف واقعة حيث كانت تكاليف الصرف الصحي المقدرة بـ ٤,٧٠٠ جنيه لكل أنبوب ، على الرغم من منح الأنابيب ٢٥٠٠ جنيه مصري لكل أنبوب". وقد أدى ذلك إلى إهدار / سرقة موارد عامة بقيمة ٢٤٥ مليون جنيه مصري.

مثال آخر في هذا المجال و هو توفير الخدمات الصحية. من الحقوق الأساسية التي يجب لكل مواطن التمتع بها هي الحصول على خدمات صحية جيدة. على الرغم من بذل الحكومة المصرية ووزارة الصحة ووزارة التنمية المحلية جهودًا كبيرة في مجال الصحة ، إلا أنه لا تزال هناك بعض أشكال الفساد المستمر في الوحدات الصحية في بعض المحافظات. على سبيل المثال ،



هناك حوالي ٩٠ وحدة صحية في محافظة سوهاج لا تزال مغلقة بعد سنوات عديدة من بنائها. وهذا يمثل شكلاً رئيسياً من أشكال الفساد وهو سوء الإدارة وإهدار الموارد بما في ذلك المال والجهود والوقت. علاوة على ذلك ، هناك بعض المناطق الريفية التي لا تزال تعاني من نقص كبير في المستلزمات الطبية والأطباء والممرضات.

### الاختلاس والإضرار بالمال العام

داخل بعض وحدات الإدارات المحلية ، لا تزال هناك بعض الحالات التي يستغل فيها الموظفون والمسؤولون مناصبهم ويختلسون أموالاً من المال العام. تمكنت الأجهزة الأمنية ، في ٣ أكتوبر ٢٠٢١ ، من توقيف موظف بإحدى الإدارات المحلية بالدقهلية ، لاستغلال منصبه وعدم تحصيل تكاليف إزالة مخلفات سلسلة مباني وأراضي زراعية لنحو ٧٤٧ حالة وكان يجب تحصيل الأموال وتسليمها للخزينة العامة للدولة

في سبتمبر ٢٠٢٠ ، ظهرت حالة أخرى لموظف بمحافظة الإسكندرية يستغل منصبه ويتقاضى غرامات الإعلانات التي يتم إنشاؤها بدون ترخيص. اختلس الموظف هذه الغرامات لمصلحته الخاصة ولم يقدم هذه الغرامات للخزينة العامة. وقد أدى ذلك بدوره إلى الإضرار بالمال العام

### اضرار الفساد على حقوق الإنسان

يناقش هذا القسم الآثار المتوقعة للفساد على حقوق الإنسان. هناك ارتباط وثيق بين الفساد وحقوق الإنسان ، حيث أن جميع أشكال ممارسات الفساد قد يكون لها تأثير على المدى الطويل على حقوق الإنسان. يؤثر الفساد على قدرة الدولة على حماية والوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان وتقديم الخدمات والمرافق العامة الأساسية بما في ذلك الصحة ، التعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى. كما يرتبط الفساد ارتباطاً وثيقاً بالفقر وعدم المساواة ، حيث إن أفقر الناس هم أولئك الذين يعانون بشدة من أشكال الفساد ، لأنهم يتعرضون إلى الابتزاز وهم غير قادرين على دفع رشاوى. وهذا يزيد من الفجوة بين الطبقات الاجتماعية مختلفة في المجتمع.



### توصيات

- ان مكافحة الفساد تحتاج الى تحديد الأسباب الجذرية وراء أفعال الفساد ، بدلاً من مجرد التعامل مع تداعيات المشكلة.
- بعد ذلك ، يجب التعامل مع كل سبب جذري وإيجاد حلول لهذه الأسباب ، وبالتالي سيتم خفض مستوى معدلات الفساد.
- العمل على إعداد خطة إستراتيجية متكاملة وشاملة لمكافحة ومنع الفساد في مصر ، بما في ذلك مجالات التعليم والبحث العلمي والإعلام والرقابة القضائية والفنية وتعزيز التنمية الاقتصادية والبشرية ، من خلال تشكيل لجنة مشتركة تشمل جميع الجهات المعنية لإعداد ومتابعة الاستراتيجيات الوطنية
- يمثل عدم التنسيق الكافي بين المستويين المركزي والمحلي للحكومة تحدياً آخر. على الرغم من وجود مؤسسات رقابة مختلفة ، إلا أن الارتباط والتنسيق بين هذه المؤسسات مازال غائباً . وبالتالي ، يجب أن تكون هناك قوانين واضحة فيما يتعلق بالتنسيق بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية
- ضرورة المراجعة المستمرة لأليات تفعيل و تطبيق القوانين. فبدون آليات القانون الفعالة ، ستبقى القوانين حبرا على ورق.
- تعزيز التعاون مع الشركاء الدوليين لتوفير التمويل والقدرات الفنية لمكافحة الفساد
- يجب التعامل مع الفساد في الإدارات المحلية كظاهرة معقدة لها أشكال متعددة ، وليست مشكلة محدودة قائمة بذاتها. يجب تعريف الفساد على أنه جزء من أبعاد مختلفة متجذرة بعمق في العوامل السياسية والاقتصادية والإدارية والثقافية والاجتماعية.